ذاكرة عراقية

ملحق اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

العدد (1395) السنة السادسة الاثنين (22) كانون الاول 2008

كيف هَرب الامريكان الوصي عبد الاله

رسل عبدالله

حاولَ عبد الاله، ومن ورائه البريطانيون، نقل اثنين من «العقداء الاربعة» الى خارج بغداد بهدف تشتيتهم، والحيلولة دون عودة العناصر المعروفة بميولها القومية، وموالاتها لالمانيا وحقدها على بريطانيا، واصبحت تلك المحاولة الشرارة التي اشعلت فتيل الوضع السياسي المتأزم اصلا، واوصلته الى حد الانفجار والصدام المباشر بين الاطراف المتصارعة. فقد تحرك «العقداء الاربعة» بسرعة لافساد خطة الوصي، اذ سيطرت القطعات التي بأمرتهم على دوائر البرق والبريد والتلفون، وعلى بعض مداخل الطرق والجسور في العاصمة واجبروا طه الهاشمي على تقديم استقالته يوم الاول من نيسان ١٩٤١.

وعلى الرغم من الاتفاق الذي جرى في اليوم التالي بين الهاشمي والكيلاني و «العقداء الاربعة» ووكيل رئيس اركان الجيش امين زكي سليمان، على اعادة الامور الى نصابها، وبقاء الهاشمي رئيسا للوزراء، ورفع الانذار عن الجيش، الا ان اختفاء الوصي المفاجئ بنصيحة بريطانية، ونقله الى قاعدة الحبانية، وبعض التحركات المشبوهة لاوساط موالية لبريطانيا، مع عوامل اخرى داخلية، وخارجية، دفعت «العقداء الاربعة» الى تشكيل «حكومة الدفاع الوطني» برئاسة رشيد عالي الكيلاني للحفاظ على الوضع، والدستور لتبدأ بذلك مرحلة مهمة اجتمع الشعب والسلطة أول مرة خلالها في خندق واحد ضد الوجود البريطاني في العراق.

ازداد دور المفوضية الامريكية ببغداد في المرحلة الحاسمة الجديدة الى حد خطر، ولا سيما ان الظروف التي استجدت حدت من امكانات السفارة البريطانية على التحرك، الى حد كبير، ودشنت المفوضية الامريكية في هذه المرحلة دورها بعمل خطر، قلما يوجد له مثيل في التأريخ الدبلوماسي، وهو التورط في عملية تهريب الوصي من بغداد الى الحبانية، ففي الساعة الثالثة من صباح الثاني من نيسان قابل طبيب العائلة المالكة الخاص، البريطاني الجنسية سندرسن باشا الوصي عبد الاله، الذي كان يرغب في اللجوء الى دار السفارة البريطانية، الا انه اقنعه بأن من الافضل له ان «ينشد الامان له في المفوضية الامريكية». واجرى سندرسن في الحال الاتصالات اللازمة، وهيأ وسائط النقل الضرورية لتنفيذ العملية التي وافقت السفارة البريطانية عليها. حسبما تروي البرقية الصادرة من المفوضية الامريكية في الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه ان الوصي عبد الاله وصل دار المفوضية في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والاربعين صباحا، مرتديا «عباءة نسائية فوق البجامة» وبدأت في الحال مشاورات عاجلة بين الوزير المفوض، والسفير البريطاني حول الوضع، ومصير الوصي، ونقرأ الاتي في برقية نابنشو المذكورة بخصوص تهريب الوصي من دار المفوضية الامريكية ببغداد الى القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية.

(وبعد تبادل الاراء بيني، وبين الوصي والسفير البريطاني في دار المفوضية، اخذت عبد الاله بسيارتي الى القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية، ترافقنا عقيلتي للتمويه وكان الوصي ملقى على ارضية المقعد الخلفي من السيارة مغطى ببساط. ومررنا دون اعتراض من وحدات الجيش المتمركزة على طول الطريق، حيث كانت السيارات الاخرى توقف، ويجرى تفتيشها...).

وهكذا ادى الامريكيون دورا اساسيا في تهريب الوصي، فساعدوا على خلق واحدة من اعقد المشكلات الدستورية، والسياسية امام النظام الجديد الذي اراد اعداؤه وأده في المهد عن طريق خلق ند قوي له بنقل الوصي، ورهطه الى البصرة، وجعل الاخيرة مقرا مؤقتا لما عدوه «حكومة العراق الشرعية»، المعترف بها دوليا. وكادت المفوضية الامريكية ان تؤدي الدور نفسه لتهريب عدد من الساسة المعروفين واعضاء حكومة طه الهاشمي، من بغداد حتى يتسنى لهم الانتقال الى البصرة بعد ان نقل البريطانيون الوصي الى هناك من الحبانية على متن طائرة خاصة، حيث التحق به عدد من اعوانه، كان جميل المدفعي ابرزهم. فقد اراد عدد من الوزراء السابقين، وهم كل من توفيق السويدي، وزير الخارجية، وعلي ممتاز الدفتري، وزير المالية، وصادق البصام، وزير الاقتصاد، والسيد عبد المهدي، وزير المعارف اللحاق بالوصي ولكن السيطرة المحكمة للجيش على منافذ العاصمة جعلت من تنفيذ ذلك امرا متعذرا، مما دفع توفيق السويدي الى الاتصال صباح الثالث من نيسان بدار المفوضية الامريكية، وطلب تعليمات السفارة البريطانية عن طريقها بسبب وضع بناية السفارة نفسها تحت مراقبة مشددة، مما جعل الاتصال المباشر بها غير ممكن وقد نقلت المفوضية الامريكية توجيهات السفارة البريطانية الى السويدي والتي تقضي بالانتقال الى القيارة، واستخدام الطائرة الموجودة لدى شركة النفط هناك لنقلهم الى البصرة، او الذهاب عن طريق عقرقوف، وعبور الفرات الى الحبانية حتى يتسنى نقلهم بوساطة الطائرات من هناك الى البصرة، لكنهم فشلوا في سلوك أي من الطريقين، فبقوا مضطرين في بغداد..

تلقي هذه الشواهد المبكرة، التي ترقى الى مستوى الفضائح الدبلوماسية بمعنى الكلمة، ضوءا كافيا على الموقف العدائي الصريح الذي تبناه الامريكان تجاه حركة مايس عام ١٩٤١، الامر الذي حدد طبيعة علاقة قادتها با لا مر يكا ن و نيا تهم و مو ا قفهم ا لد ا ئمة لبريطانيا..

الوصي عبد الاله

مرسوم مصادرة أموال العائلة الملكية رقم ٢٣ لسنة

طارق حرب

في ٢٣/ ٧/ ١٩٥٨ ولم تكد تمضي عشرة أيام على انهيار النظام الملكي حتى صدرت جريدة الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية) وفيها المرسوم رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ مرسوم مصادرة أموال الأسرة الملكية العراقية السابقة وتسجيلها باسم وزارة المالية وقد ابتدأ المرسوم بمقدمة تقول: (لما كانت الأسرة الملكية العراقية السابقة قد استغلت المركز الذي شغلته في العراق للأثراء غير المشروع منذ ان قامت في ٢٣/ ٨/ ١٩٢١ ولما كان من أهداف الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي بمساندة الشعب العراقي وتأييده يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال وإزالة آثاره فقد أصدرنا المرسوم التالي) تم ذكر المرسوم في المادة الأولى، انه يقصد بالأسرة المالكة، الملك فيصل الأول ابن الملك حسين وزوجته والملك علي ابن الملك حسين وفروعه وزوجته وعبدالاله وما ورثت زوجته من تركته والأمير زيد ابن الملك حسين وفروعه وزوجته. هذا وقد قتل الملك فيصل الثاني ابن الملك غازي ابن الملك فيصل الأول قبل ان يتزوج أما خاله الأمير عبدالاله فانه كان متزوجاً ولم يخلف ولداً وصادرت المادة الثانية لمصلحة الشعب العراقي وتسجل باسم وزارة المالية العراقية أموال الأسرة المالكة المنقولة وغير المنقولة وأي حق من الحقوق المسجلة باسمها على غير المنقولة كتفويض الأراضي الأميرية وحق اللزمة عليها وكذلك الحقوق التي لها على الأموال المنقولة وألزم المرسوم كل شخص طبيعي أو معنوي في العراق وكل عراقي ولو كان خارج العراق تقديم بيان عن هذه الأموال الى الحكومة اذا كان مديراً أو مشرفاً أو وديعاً أو حائزاً لتلك الأموال أو مديناً أو دائناً لأحد أبناء هذه الأسرة وأبطل المرسوم كل عقد أو تصرف اذا جاء مخالفاً لأحكام المرسوم وعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين اذا أمتنع خلال ثلاثة أشهر عن تقديم البيانات المشار اليها وكل من امتنع عن تسليم أموال أحد أبناء هذه الأسرة أو حاول تهريب هذه الأموال أو ساعد على إخفائها.. وفي نهاية المرسوم ذكر تأريخ كتابته وهو ١٩/ ٧/ ١٩٥٨..

المعارضة السياسية تسعى لبعث الحياة الحزبية بالطلبة من جديد

تأسيس حزب سياسي بأسم (المؤتمر الوطني)

ادتْ مراسيم حكومة نوري السعيد الثانية عشرة عام ١٩٥٤ الى تصفية كل مظهر من مظاهر الحكم الديمقراطي وتجريد النظام السياسي من صفته البرلمانية، وبات نوري السعيد يحكم بسلطات شبه دكتاتورية، وقد عطل مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ الحياة الحزبية في البلاد فاغلقت الاحزاب العلنية الفاعلة حينذاك ابوابها، وكان من بينها الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال.

د. حيدر حميد

على الرغم من الاساليب القمعية التي انتهجتها السلطة ضد معارضيها لكنها لم تستطع ان تقضي على الروح الوثابة لدى المواطنين كما يقول محمد حديد في مذكراته لذلك اخذ بعض الشباب يراجعون قياداتهم الحزبية الممنوعة من اجل تأليف تكتل واسع يضم العناصر الوطنية الديمقراطية والتقدمية والمستقلة والى جانب ذلك كانت تجري احاديث بين محمد حديد وكامل الجادرجي وحسين جميل لايجاد منفذ للعمل السياسي ادراكا منهم ضرورة وجود حزب سياسي يقف بوجه السلطة ويعارض اجراءاتها القمعية فظهرت فكرة حزب المؤتمر الوطني في اواسط عام ١٩٥٥ على غرار حزب المؤتمر الوطني الهندي لجمع كل العناصر المناوئة لحكومة نوري السعيد وخططها. وبعد عرض الفكرة على حزب الاستقلال رجعوا بها ثم تدارس الحزبات الامر واتفقوا على ان يكون منهاج الحزب مختصرا ومحتويا على النقاط المشتركة بين الطرفين وعلى وضع نظام داخلي يحقق الانسجام بينهما في الحزب الجديد وقد اتفقا على ان تكون الهيئة المؤسسة مؤلفة من عشرة اشخاص خمسة من الحزب الوطني الديمقراطية ومثلهم من حزب الاستقلال.

وفي ١٦حزيران ١٩٥٦ قدم كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسن جميل وجعفر البدر وهديب الحاج حمود قادة الحزب الوطني الديمقراطي المنحل ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل ومحمد امين الرحماني وعبد الشهيد الياسري من قادة حزب الاستقلال المنحل طلبا الى وزارة الداخلية بتأسيس حزب باسم حزب المؤتمر الوطني وارفقوا بطلب التأسيس منهاج الحزب.

ردت وزارة الداخلية طلب التاسيس بزعم ان منهاج الحزب بعيد عن تأمين سياسة عملية ايجابية تخدم مصالح العراق واهدافه الوطنية وتحفظ كيانه واستقلاله كرر سعيد قزاز وزير الداخلية المزاعم نفسها في مؤتمر صحفي عقد بتاريخ ٩ تموز ١٩٥٦.

قدم مؤسسو الحزب طلبا تمييزيا الى مجلس الوزراء في ١٦ تموز ١٩٥٦ فندوا فيه الحجج التي استند اليها وزير الداخلية في رد طلب التأسيس ولما ادرك المؤسسون ان مجلس الوزراء سيؤيد قرار وزير الداخلية حاولو عدم عرض طلبهم التمييزي على مجلس الوزراء اطول مدة ممكنة لكي يستخدموا اسم الحزب في بعض اعمالهم السياسية مثال ذلك المذكرة التي قدمها الى الملك في ١٠ تشرين الاول ١٩٥٦ كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني احتجاجا على التصريح الذي ادلى نوري السعيد به الى مراسل جريدة التايمس اللندنية الذي انطوى على دعوة صريحة لاجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، وخلال احداث انتفاضة ١٩٥٦ قدموا المذكرات والاحتجاجات باسم الحزب وعندما شكلت وزارة علي جودت الايوبي الثالثة في ٢٠ حزيران ١٩٥٧ حاول اعضاء الهيئة المؤسسة تحريك الطلب ليكون الحزب الواجهة العلنية لجبهة الاتحاد الوطني التي شكلت في شباط ١٩٥٧ وقابل محمد مهدي كبة ومحمد جديد رئيس الوزراء وطلب اليه النظر في الطلب التمييزي ونقض قرار الرفض واجازة الحزب الا ان رئيس الوزراء تذرع بالا عتذار وخابت الامال في اجازة الحزب.

نوري السعيد

محمد صديق شنشل

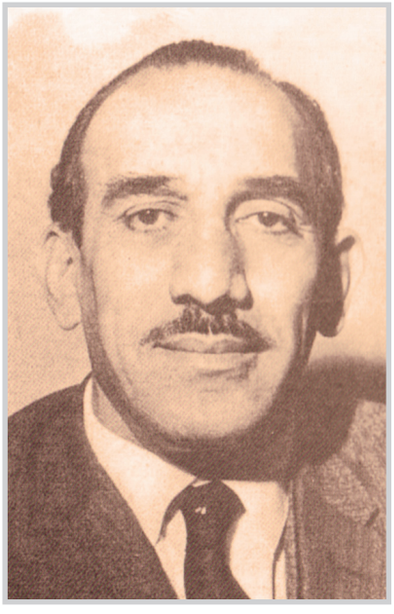

حسين جميل

كامل الجادرجي